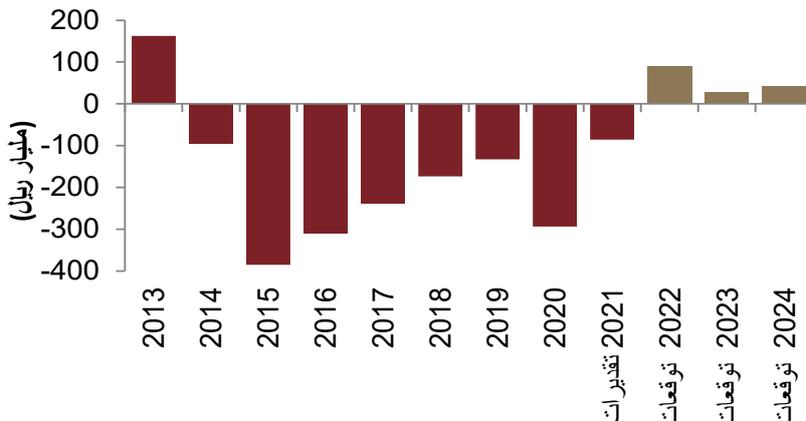




## الميزانية السعودية للعام 2022

- أقر مجلس الوزراء السعودي في 12 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2022، والتي جاءت متضمنة بعض التغييرات لما جاء في البيان التمهيدي للميزانية الصادر مطلع سبتمبر من العام الحالي. وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:
- بقي الإنفاق الإجمالي للعام 2022 دون تغيير مقارنة بما جاء في البيان التمهيدي للميزانية، عند 955 مليار ريال، ما يعني انخفاضه بنسبة 3,5 بالمائة و6 بالمائة عن الإنفاق التقديري لميزانية 2021 (990 مليار ريال) والإنفاق الفعلي لنفس العام (1,02 تريليون) على التوالي. اتساقاً مع الاتجاه الملاحظ بالنسبة للمدى المتوسط، سيواصل الإنفاق الرأسمالي الحكومي المقرر في الميزانية التراجع عام 2022، على أساس سنوي. من ناحية أخرى، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إجماليه إلى 863 مليار ريال.
- السيناريو الأساسي للإيرادات الحكومية المقدرة في الميزانية للعام 2022 يتوقع أن يبلغ إجماليه 1,05 تريليون ريال، وذلك حسب بيان الميزانية. وتماشياً مع نهج وزارة المالية بعدم الكشف عن الإيرادات النفطية الحكومية، منذ إدراج شركة أرامكو في سوق الأسهم، الآن تم ضم هذه الشريحة إلى شريحة "إيرادات أخرى" والتي يتوقع أن ترتفع بنسبة 19 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، لتصل إلى 763 مليار ريال. وفي اعتقادنا، أن سعراً لخام برنت يتراوح بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل سيشكل نطاقاً معقولاً لسعر النفط المستخدم في السيناريو الأساسي لتقدير الإيرادات للعام 2022.
- كما توقعنا، ينتظر أن تحقق المملكة أول فائض موازنة لها منذ عام 2013. بناءً على إيرادات حكومية مقدرة في الميزانية بمبلغ 1,05 تريليون ريال (بزيادة 16 بالمائة عن سيناريو الإيرادات الهيكلية البالغة 903 مليار ريال والذي استخدم أساساً في البيان التمهيدي)، فإن المملكة ينتظر أن تشهد فائض موازنة بقيمة 90 مليار ريال (2,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2022، مع توقع المزيد من الفوائض عامي 2023 و2024 (شكل 1).
- وفقاً لبيان الميزانية، سجل الاقتصاد السعودي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 2,9 بالمائة عام 2021 ككل (مقارنة بتقديراتنا التي كانت عند 2,7 بالمائة) ومقارنة بانكماش بنسبة 4,1 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2020. بالنظر إلى عام 2022، يتوقع البيان نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7,4 بالمائة، وذلك بناءً على ارتفاعات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط، نتيجة للزيادة في إنتاج النفط الخام، على أساس سنوي.

شكل 1: المملكة يتوقع أن تسجل فوائض مالية خلال أعوام 2022-24



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان  
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث  
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف  
رئيس إدارة الأبحاث  
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق  
المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم  
37/6034

للإطلاع على أرسيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،  
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم  
الدخول إلى موقع الشركة:  
<http://www.jadwa.com>



أقر مجلس الوزراء السعودي في 12 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2022، والتي جاءت متضمنة بعض التغييرات لما جاء في البيان التمهيدي للميزانية الصادر مطلع سبتمبر من العام الحالي. وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:

### المصروفات

بقيت المصروفات الكلية لعام 2022 دون تغيير مقارنة بما جاء في **البيان التمهيدي**، عند 955 مليار ريال، وذلك يعني التوقع بأن تكون تلك المصروفات أقل بنسبة 3,5 بالمائة وبنسبة 6 بالمائة عن المصروفات التقديرية لميزانية 2021 (990 مليار ريال) وعن المصروفات الفعلية (عند 1,02 تريليون ريال، على التوالي (شكل 2)).

اتساقاً مع الاتجاه الملاحظ بالنسبة للمدى المتوسط، سيواصل الإنفاق الرأسمالي الحكومي المقرر في الميزانية التراجع عام 2022، على أساس سنوي. وأشار البيان، إلى أن نحو 92 مليار ريال (أو 10 بالمائة من الإنفاق الكلي) سيخصص للإنفاق الرأسمالي، وهو ما يعادل تراجعاً بنسبة 18 بالمائة، على أساس سنوي، مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2021، والذي بلغ 112 مليار ريال. مع ذلك، وكما جاء في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تم الإعلان عنها مؤخراً، سيرتفع إجمالي الاستثمارات المحلية (وتشمل الإنفاق الرأسمالي الحكومي، واستثمارات صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج "شريك"، وصندوق التنمية الوطني) بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، لتصل إلى 686 مليار ريال (شكل 3، نص مظلل 1).

### نص مظلل 1: الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة

تم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في أكتوبر 2021، وتتركز أهدافها الرئيسية حول تحسين نوعية وحجم الاستثمارات، من خلال الاستراتيجيات التالية:

- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وميزان المدفوعات.
- دعم التنمية الاستراتيجية للقطاعات.
- الارتقاء بالمنظومة الاستثمارية لتحفيز الابتكار والمساعدة في تطوير المحتوى المحلي.

وفي هذا الإطار، تم تحديد هدف سنوي طموح لضخ استثمارات بقيمة 2 تريليون ريال بحلول عام 2030. من هذا المبلغ، هناك نحو 1,65 تريليون ريال يتوقع أن تأتي من تشكيلات رأس المال الثابت المحلي، بينما يأتي الباقي من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الحقيقة، تنص الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على أن الاستثمارات التراكمية تستهدف الوصول إلى إجمالي قدره 12,4 تريليون ريال بحلول عام 2030. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الحصة الأكبر من الاستثمار يتوقع أن تأتي من "شريك"، وهو برنامج يهدف إلى إقامة شراكة بين القطاع العام وبعض شركات القطاع الخاص، لتحقيق استثمارات تراكمية بقيمة 5 تريليون ريال بحلول عام 2030 (شكل 4).

بقيت المصروفات الكلية لعام 2022 دون تغيير مقارنة بما جاء في **البيان التمهيدي**، عند 955 مليار ريال...

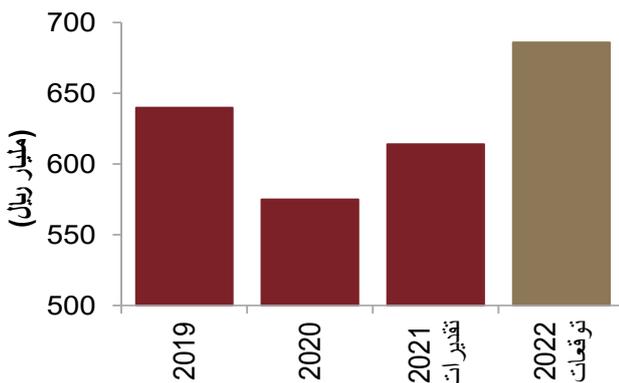
...وذلك يعني التوقع بأن تكون تلك المصروفات أقل بنسبة 3,5 بالمائة وبنسبة 6 بالمائة عن المصروفات التقديرية والمصروفات الفعلية لعام 2021، على التوالي.

رغم ذلك، وكما جاء في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تم الإعلان عنها مؤخراً...

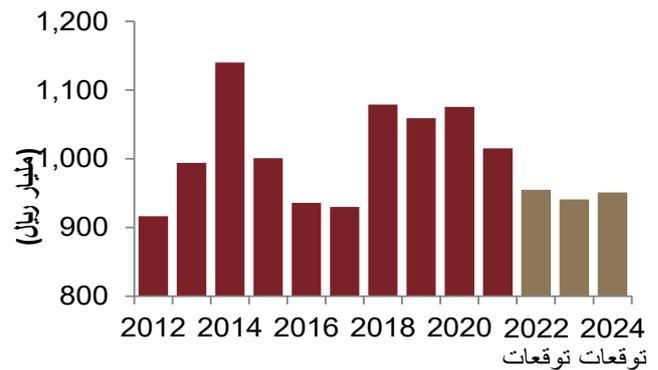
...سيرتفع إجمالي الاستثمارات المحلية (وتشمل الإنفاق الرأسمالي الحكومي، واستثمارات صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج "شريك"، وصندوق التنمية الوطني) ...

...بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، لتصل إلى 686 مليار ريال.

شكل 3: بموجب الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، يتوقع ارتفاع الاستثمار المحلي بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022



شكل 2: الإنفاق الحكومي\*



\* الإنفاق الفعلي حتى عام 2021، والإنفاق التقديري للأعوام 2022-2024



في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدر في الميزانية (أكثر بنود الإنفاق جموداً) بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 863 مليار ريال. ويتوقع أن تبقى أكبر مكونات هذه الشريحة "تعويضات العاملين"، دون تغيير يذكر، مقارنة بالإنفاق الفعلي للعام الماضي (عند 497 مليار ريال)، ولكن نتيجة لانخفاض الإنفاق الكلي، على أساس سنوي، فإن نسبتها سترتفع إلى 52 بالمائة من ذلك الإنفاق، مقارنة بنسبة 49 بالمائة عام 2021.

بالنظر إلى الميزانية من حيث تفاصيل الصرف على القطاعات، حظي قطاع "التعليم" (انخفضت مخصصاته بنسبة 3 بالمائة، على أساس سنوي) وقطاع "البنود العامة" (وارتفعت مخصصاته بنسبة كبيرة بلغت 39 بالمائة، على أساس سنوي)، بالنسبة الأكبر من الإنفاق التقديري، وشكل كل منهما نسبة 19 بالمائة من إجمالي الإنفاق. في غضون ذلك، شكلت مخصصات قطاع "الخدمات العسكرية" (تراجعت بنسبة 10 بالمائة) نحو 18 بالمائة من إجمالي، بينما شكلت مخصصات قطاع "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" (تراجعت بنسبة 28 بالمائة) نحو 14 بالمائة من الإنفاق التقديري. وإجمالاً، هناك قطاعان فقط هما "البنود العامة" (الذي يشمل المساهمة في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، ضمن أشياء أخرى)... وقطاع "الأمن والمناطق الإدارية" يتوقع أن يسجلا زيادات، على أساس سنوي، لدى المقارنة بين الإنفاق الفعلي عام 2021 والإنفاق التقديري لعام 2022 (جدول 1، شكل 5).

في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدر في الميزانية (أكثر بنود الإنفاق جموداً) بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي...

...ليصل إلى 863 مليار ريال.

قطاعان فقط هما "البنود العامة" (الذي يشمل المساهمة في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، ضمن أشياء أخرى)...

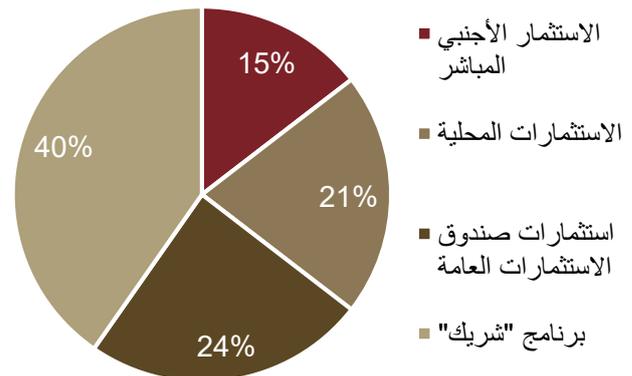
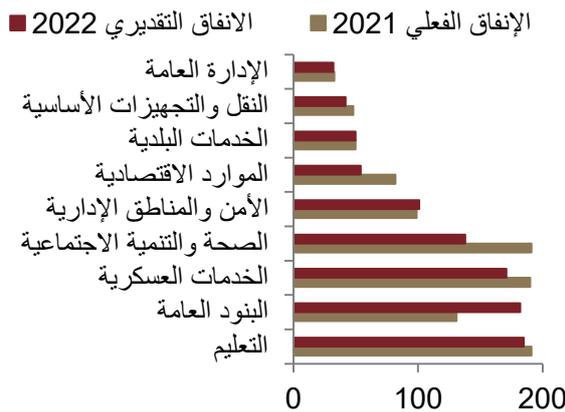
...وقطاع "الأمن والمناطق الإدارية" يتوقع أن يسجلا زيادات، على أساس سنوي، لدى المقارنة بين الإنفاق الفعلي عام 2021 والإنفاق التقديري لعام 2022.

#### جدول 1: بنود الإنفاق في ميزانية 2022

(مليار ريال)				مخصصات الميزانية
الفرق بين (فعلي 2021 - مقدر 2022)	2022 (إنفاق مقدر)	2021 (إنفاق فعلي)	2021 (إنفاق مقدر)	
-60	955	1015	990	الإنفاق الكلي
-6	185	191	186	التعليم
-53	138	191	175	الصحة والتنمية الاجتماعية
0	50	50	51	الخدمات البلدية
-19	171	190	175	الخدمات العسكرية
-6	42	48	46	النقل والتجهيزات الأساسية
-28	54	82	72	الموارد الاقتصادية
-1	32	33	34	الإدارة العامة
2	101	99	101	الأمن والمناطق الإدارية
51	182	131	151	البنود العامة

شكل 5: التغير السنوي في الإنفاق، حسب القطاعات (الإنفاق الفعلي لعام 2021، مقارنة بالإنفاق التقديري لعام 2022)

شكل 4: برنامج "شريك" سيشكل 40 بالمائة من الاستثمارات التراكمية البالغة 12,4 تريليون ريال بحلول عام 2030





ليس هناك تغييرات على توقعات الإنفاق بشأن عامي 2023 و2024، مما يعكس النهج الحصري لوزارة المالية إزاء الشؤون المالية، بما يتماشى مع برنامج الاستدامة المالية أحد برامج تحقيق الرؤية (نص مظلل 3)، وإجمالاً، يتوقع أن تواصل خطط الإنفاق بين عامي 2023 و2024 (شكل 2) التركيز على تحسين الخدمات الحكومية، وتطوير البنية التحتية، والمشاريع العملاقة، وعلى تنفيذ مختلف برامج تحقيق الرؤية والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، برنامج الإسكان، وبرنامج تنمية القدرات البشرية الذي تم الإعلان عنه مؤخراً، والذي يهدف إلى تعزيز قطاع التعليم وتحسين مدخلات سوق العمل.

### الإيرادات:

السيناريو الأساسي للإيرادات الحكومية المقدرة في الميزانية للعام 2022 يتوقع أن يبلغ إجماليها 1,05 تريليون ريال، وذلك حسب بيان الميزانية (نص مظلل 2)، وتماشياً مع نهج وزارة المالية بعدم الكشف عن الإيرادات النفطية الحكومية، منذ إدراج شركة أرامكو في سوق الأسهم، الآن تم ضم هذه الشريحة إلى شريحة "إيرادات أخرى" والتي يتوقع أن ترتفع بنسبة 19 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، لتصل إلى 763 مليار ريال. ونظراً إلى البنود المتعددة المضمنة في شريحة "إيرادات أخرى" (كالدخل الاستثماري، والمصادرات، وتحصيل الغرامات والعقوبات)، فإن حساب سعر النفط المستخدم في تقديرات الميزانية أصبح الآن أمر أكثر تعقيداً. ولكن، رغم ذلك، فإن سعراً لخام برنت يتراوح بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل سيشكل، في اعتقادنا، نطاقاً معقولاً لسعر النفط المستخدم في السيناريو الأساسي لتقدير إيرادات للعام 2022.

ويتوقع البيان، أن تبلغ إيرادات الضرائب 283 مليار ريال في عام 2022، مسجلة تراجعاً بنسبة 4 بالمائة مقارنة بالقيمة الإجمالية للضرائب المتوقعة لعام 2021 والبالغة 296 مليار ريال. ويأتي التراجع الرئيسي من انخفاض في "الضرائب على السلع والخدمات" بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، وهو، حسب البيان، انعكاس لتعديلات أجريت على تحصيل ضريبة القيمة المضافة من منشآت متعاقدة مع جهات حكومية (شكل 6).

### نص مظلل 2: الإيرادات الحكومية

نظراً لاستمرار الغموض المتصل بجائحة كوفيد-19، قدمت وزارة المالية عدة سيناريوهات للإيرادات في بيان الميزانية لهذا العام (شكل 7)، والتي يمكن تصنيفها كالتالي:

(1) سيناريو الإيرادات الهيكلية، هو أكثر التقديرات تحفظاً، عند 903 مليار ريال، ويتوافق مع حسابات برنامج الاستدامة المالية، الذي يأخذ في الحسبان المتوسط التاريخي للإيرادات النفطية لفترة طويلة،

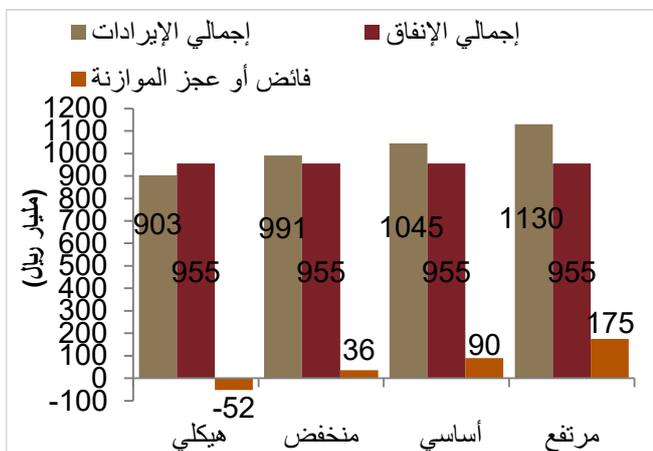
ليس هناك تغييرات على توقعات الإنفاق بشأن عامي 2023 و2024، مما يعكس النهج الحصري لوزارة المالية إزاء الشؤون المالية.

السيناريو الأساسي للإيرادات الحكومية المقدرة في الميزانية للعام 2022 يتوقع أن يبلغ إجماليها 1,05 تريليون ريال، وذلك حسب بيان الميزانية.

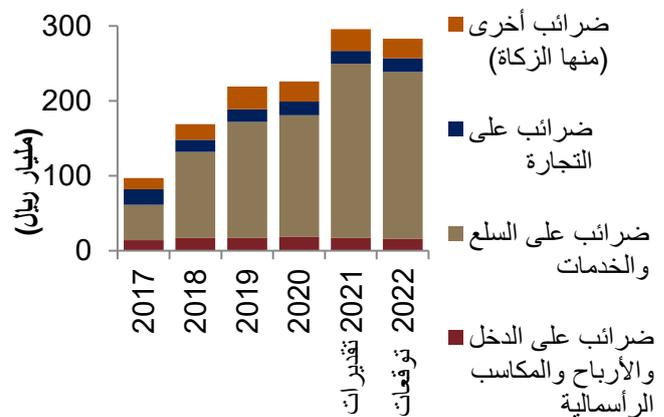
نعتقد، أن سعراً لخام برنت يتراوح بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل سيشكل نطاقاً معقولاً لسعر النفط المستخدم في السيناريو الأساسي لتقدير إيرادات للعام 2022.

نظراً لاستمرار الغموض المتصل بجائحة كوفيد-19، قدمت وزارة المالية عدة سيناريوهات للإيرادات في بيان الميزانية لهذا العام.

شكل 7: سيناريوهات متعددة للإيرادات الحكومية



شكل 6: الإيرادات الضريبية غير النفطية، حسب النوع



ضرائب أخرى = ضرائب أخرى (منها الزكاة)  
 ضرائب الأعمال التجارية = ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)  
 ضريبة المؤسسات = الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية



صافية من تأثيرات الدورات الاقتصادية.

(2) السيناريو الأساسي للإيرادات، والتي تقدر بـ 1,05 تريليون ريال من خلال استخدام التطورات الحالية للاقتصاد والأسواق العالمية. وهو أكثر التقديرات مناسبة لميزانية 2022.

(3) سيناريو الإيرادات الأقل، ويقدر الإيرادات بنحو 991 مليار ريال للعام 2022.

سيناريو الإيرادات الأعلى، ويقدر الإيرادات بنحو 1,13 تريليون ريال للعام 2022.

وفقاً لبيان الميزانية، رغم أن الإيرادات الحكومية لعام 2022 قائمة على التطورات الجارية للاقتصاد والسوق العالمي، إلا أن أسلوب الإيرادات الهيكلية تم تطبيقه على تقديرات الإيرادات لكل من عام 2023 و2024. وحسب صندوق النقد الدولي، يهدف أسلوب الميزانيات الهيكلية عموماً إلى تحديد وإزالة تأثير ما يلي:

- (1) العوامل التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدورة الأعمال، كالتغيرات في أسعار الأصول أو السلع.
- (2) بنود الإيرادات أو النفقات، غير المتكررة، أو المؤقتة، والتي لا تؤثر على المركز المالي الأساسي.

لذا، فإنه في حالة المملكة العربية السعودية، نفترض أن سيناريو الإيرادات الهيكلية تم استخدامه كعملية لإزالة تأثيرات تذبذب أسعار النفط (وفي الواقع عوائد الإيرادات غير النفطية غير المتكررة)، مما يعكس نهجاً أكثر حصافة بخصوص الشؤون المالية على المدى المتوسط.

كما توقعنا في تقريرنا الأخير عن [تطورات الاقتصاد الكلي](#)، ينتظر أن تسجل المملكة أول فائض موازنة لها منذ عام 2013. بناءً على إيرادات حكومية مقررة في الميزانية بمبلغ 1,05 تريليون ريال (بزيادة 16 بالمائة عن سيناريو الإيرادات الهيكلية البالغة 903 مليار ريال والذي استخدم أساساً في البيان التمهيدي)، فإن المملكة ينتظر أن تشهد فائض موازنة بقيمة 90 مليار ريال (2,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022، مع توقع المزيد من الفوائض عامي 2023 و2024 (شكل 1).

## الأداء المالي في عام 2021

وفقاً للبيان التمهيدي، يتوقع أن يكون إجمالي الإيرادات الحكومية قد بلغ 930 مليار ريال في عام 2021 ككل، بارتفاع نسبته 19 بالمائة، أو 148 مليار ريال، على أساس سنوي. ويبدو أن تحسناً في أسعار النفط العالمية قد أدى إلى دفع الإيرادات النفطية بنسبة 35 بالمائة، على أساس سنوي، مما جعل مساهمة هذه الشريحة ترتفع إلى 60 بالمائة من إجمالي الإيرادات خلال العام (شكل 8).

في غضون ذلك، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بدرجة طفيفة بنسبة 1 بالمائة، أو 3 مليار ريال، مقارنة بالعام الماضي. ولا تزال الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة تشكل مكوناً رئيسياً للإيرادات غير

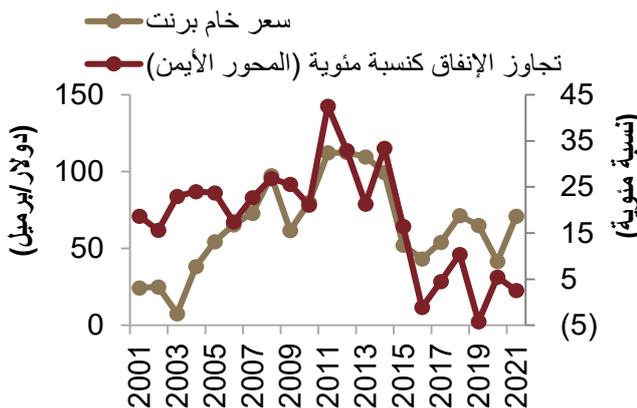
حسب صندوق النقد الدولي، يهدف أسلوب الميزانيات الهيكلية عموماً إلى تحديد وإزالة تأثير...

العوامل التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدورة الأعمال.

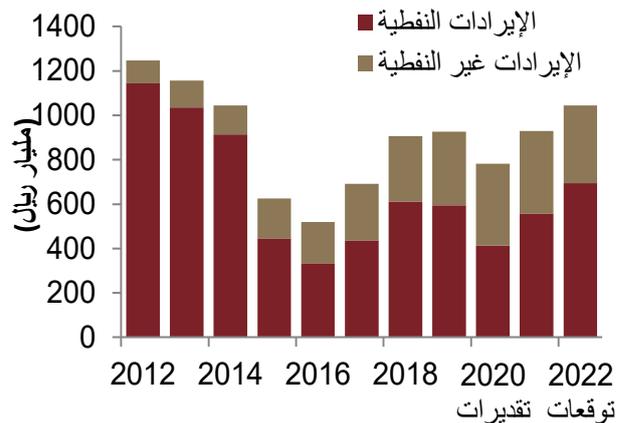
كما توقعنا، ينتظر أن تسجل المملكة أول فائض موازنة لها منذ عام 2013.

وفقاً للبيان التمهيدي، يتوقع أن يكون إجمالي الإيرادات الحكومية قد بلغ 930 مليار ريال في عام 2021 ككل، بارتفاع نسبته 19 بالمائة، أو 148 مليار ريال، على أساس سنوي.

شكل 9: أسعار خام برنت وعمليات تجاوز الإنفاق المقرر (الإنفاق الفعلي مقابل الإنفاق التقديري)



شكل 8: الإيرادات الفعلية، حسب النوع\*



\* 2022 = توقعات شركة جدوى للاستثمار



النفطية، وبدل على ذلك حقيقة أن الإيرادات من شريحة "الضرائب على السلع والخدمات" يتوقع أن تكون قد أسهمت بنسبة 63 بالمائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية. واتساقاً مع ذلك، نتوقع أن يبقى معدل ضريبة القيمة المضافة دو تغيير (عند 15 بالمائة) خلال عام 2022، مما يجعلها تسهم في إجمالي الإيرادات غير النفطية بمستويات مشابهة لما تحقق عام 2021، عند حوالي 40 بالمائة من الإجمالي. من ناحية أخرى، انخفضت الإيرادات من شريحة "إيرادات أخرى" بنسبة 52 بالمائة (أو 83 مليار ريال)، على أساس سنوي. ونسبة لعدد البنود المتنوعة المدرجة في هذه الشريحة، فإن قابلية التنبؤ بـ "إيرادات أخرى" أقل من الإيرادات الضريبية غير النفطية. مع ذلك، نلاحظ أن هذه الشريحة تتضمن مبيعات أصول وشركات بين القطاعين العام والخاص، ولذلك، يرجح أن تتأثر سلباً بتعليق بعض صفقات التخصيص.

بحسب البيان التمهيدي، جاء الإنفاق الفعلي للعام ككل أعلى بنحو 25 مليار ريال (أو 3 بالمائة) عن الإنفاق المقدر في الميزانية للعام 2021، عند 1,015 تريليون ريال (نص مظل 3). وقد شهد كل من الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري ارتفاعاً عن المستويات المقدر في الميزانية، حيث جاء الأول أعلى بنسبة 11 بالمائة أو 11 مليار ريال عما هو مقدر، في حين جاء الأخير أعلى بنسبة 1,5 بالمائة أو 14 مليار ريال عما هو مقدر. وفي الواقع، تم تخصيص نصف التعديل في الإنفاق الجاري تقريباً (6 مليار ريال) لـ "تعويضات العاملين"، ولكن، رغم ذلك، فإن هذه الشريحة يتوقع أن تكون قد ارتفعت فقط بدرجة طفيفة (بنسبة 0,4 بالمائة) مقارنة بالإجمالي في العام الماضي. من ناحية أخرى، فعلى الرغم من تعديل الإنفاق الرأسمالي ورفعته للعام ككل، إلا أنه لا يزال التوقع بأن تراجع هذه الشريحة بنسبة 28 بالمائة، على أساس سنوي.

أخذين في الاعتبار، تعديل الإنفاق وزيادته بالنسبة للعام 2021، فسيبلغ عجز الموازنة 85 مليار ريال (أو 2,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) لعام 2021 ككل، متسقاً مع التقديرات التي جاءت في البيان التمهيدي للميزانية.

في غضون ذلك، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بدرجة طفيفة بنسبة 1 بالمائة، أو 3 مليار ريال، مقارنة بالعام الماضي.

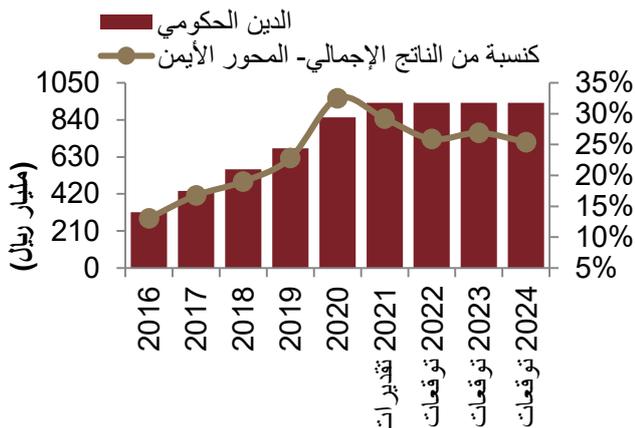
لا تزال الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة تشكل مكوناً رئيسياً للإيرادات غير النفطية.

بحسب البيان التمهيدي، جاء الإنفاق الفعلي للعام ككل أعلى بنحو 25 مليار ريال (أو 3 بالمائة) عن الإنفاق المقدر في الميزانية للعام 2021.

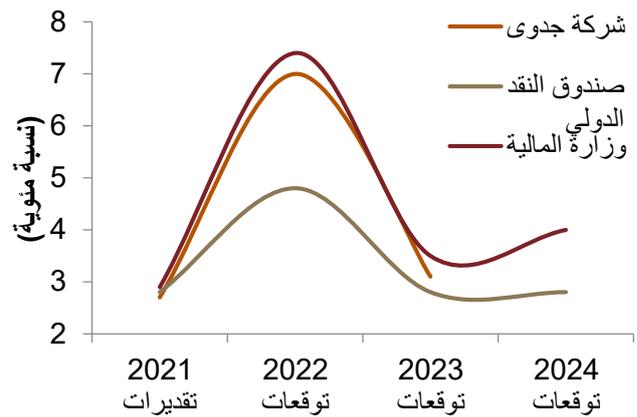
### نص مظل 3: برنامج الاستدامة المالية

رغم زيادة الإنفاق الفعلي بنسبة 3 بالمائة عن المستويات المقدر في الميزانية لعام 2021 ككل، لكن معدل تجاوز الإنفاق بقي في تراجع منذ عام 2016. ويشير البيان، إلى أن الإنفاق الحكومي الفعلي بين عامي 2000 و2016 كان أعلى، في المتوسط، بنسبة 23 بالمائة عن المستويات المقدر في الميزانية، لكن هذه النسبة لمعدل تجاوز الإنفاق تراجعت إلى متوسط 3,6 بالمائة بين عامي 2017 و2019 (شكل 9). ووفقاً للبيان، فإن هذا التراجع الحاد في متوسط تجاوز الإنفاق، يعود بدرجة كبيرة إلى تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى تحت برنامج التوازن المالي. وفي الحقيقة، لم تقتصر مساهمة برنامج التوازن المالي فقط على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، بل ساهم أيضاً في زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال عدد من

شكل 11: لن يكون هناك تغيير في إجمالي الدين الحكومي بين عامي 2021 و2024



شكل 10: نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي





### المصادر المتنوعة.

بالنظر إلى المستقبل، ينتظر أن تنطلق المرحلة التالية من الإصلاح المالي والاقتصادي تحت برنامج الاستدامة المالية. وبصورة أكثر تحديداً، فإن برنامج الاستدامة المالية يهدف إلى تبني عدد من القواعد المالية التي ستساعد المملكة على تحقيق استقرار مالي وتنمية مستدامة. وتشمل هذه القواعد وضع سقف للإنفاق، مستمدة من: (1) تقديرات الإيرادات النفطية الهيكلية (التي تأخذ في الحسبان المتوسط التاريخي للإيرادات النفطية لفترات طويلة، صافية من التأثيرات الدورية) و(2) تقديرات الإيرادات غير النفطية مربوطة بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ويشير البيان، إلى أن وضع الحدود للإنفاق الحكومي سيسهل الاستخدام الأمثل للفوائض المالية (إن تحققت)، من خلال إعادة توجيهها نحو تعزيز الاحتياطات الحكومية، ودعم صندوق التنمية الوطني و/أو صندوق الاستثمارات العامة، أو تسديد الدين العام.

بالنظر إلى المستقبل، ينتظر أن تنطلق المرحلة التالية من الإصلاح المالي والاقتصادي تحت برنامج الاستدامة المالية.

وبصورة أكثر تحديداً، فإن برنامج الاستدامة المالية يهدف إلى تبني عدد من القواعد المالية التي ستساعد المملكة على تحقيق استقرار مالي وتنمية مستدامة.

### الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية

وفقاً لبيان الميزانية، سجل الاقتصاد السعودي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 2,9 بالمائة في عام 2021 ككل (مقارنة بتقديراتنا التي كانت عند 2,7 بالمائة) ومقارنة بانكماش بنسبة 4,1 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2020. ويتوقع أن يكون الانتعاش الملحوظ في النمو عام 2021 جاء في معظمه نتيجة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والذي ارتفع، حسب البيان، بنسبة 4,8 بالمائة، على أساس سنوي، حيث يرجح أن الناتج المحلي الإجمالي النفطي قد سجل مستويات اسمية من النمو خلال العام (متسقاً مع تقديراتنا).

وفقاً لبيان الميزانية، سجل الاقتصاد السعودي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 2,9 بالمائة في عام 2021 ككل.

وبالنظر إلى عام 2022، يتوقع البيان نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7,4 بالمائة، وذلك بناءً على ارتفاعات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط، نتيجة للزيادة في إنتاج النفط الخام، على أساس سنوي. وكما أشرنا في تقريرنا [أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة](#)، فإن استمرار التعافي في الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التطعيم، سيؤدي، وفقاً لبيانات أوليك، إلى ارتفاع الطلب على النفط بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي (ليصل إلى 101 مليون برميل يومياً) عام 2022، والذي يتوقع أن تتم تلبية من خلال زيادة الإمدادات النفطية من المملكة. بعد عام 2022، يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي 3,5 بالمائة عام 2023 و4 بالمائة عام 2024 (شكل 10).

وبالنظر إلى عام 2022، يتوقع البيان نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7,4 بالمائة...

في غضون ذلك، يُتوقع أن يرتفع معدل التضخم لعام 2022 ككل إلى 1,3 بالمائة وإلى 2 بالمائة عام 2023، مقارنة بتوقعاتنا عند 1,7 و1,5 بالمائة، على التوالي. كذلك، وبسبب التوقعات بتحقيق فائض مالي في السنوات الثلاث القادمة، فإن الدين لا يتوقع أن يتغير في المدى المتوسط، والجال كذلك، فستراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 29,2 بالمائة عام 2021 إلى 25,4 بالمائة بحلول عام 2024 (شكل 11). مع ذلك، يشير البيان إلى أن وزارة المالية تعمل إلى جانب المركز الوطني لإدارة الدين لإعداد خطة سنوية للاقتراض لعام 2022 (ويرجع للأعوام التالية)، بحيث يستخدم الدين الجديد لأحد أو لجميع الأهداف التالية:

...وذلك بناءً على ارتفاعات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط، نتيجة للزيادة في إنتاج النفط الخام، على أساس سنوي.

- 1) لسداد أصل الدين الذي يحل أجله في المستقبل.
- 2) لاستغلاله في الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطات الحكومية.
- 3) أو لتمويل المشاريع الرأسمالية التي يمكن تسريعها من خلال إصدارات الدين.



## إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من وزارة المالية، و"ساما"، وشركة رويترز، ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.